



جامعة تكريت
كلية التربية للبنات
قسم التاريخ

قسم التاريخ

عنوان المحاضرة : مفكري العقد الاجتماعي

مدرس المادة : م . د مريم زيدان خلف

MARYAM.KHALAF@tu.edu.iq

س / كيف كان ينظر جان جاك روسو الحالة الطبيعية ؟

ج / كان متشائم في تصويره الحالة الطبيعية لكن غياب القانون يقضي الى غياب الأمان وانعدام الحرية لذلك ينبغي ايجاد ذلك القانون من خلال ابرام العقد الاجتماعي والذي يحسب روسو يتنازل بمقتضاه كل شخص من كل حقوقه ليس لاحد يد او حاكم وانما يتنازل الجميع للجميع . ان اطراف العقد هم الحكام والمحكومون في ان معا وذلك لي هناك مجال لوجود نزاع بين الفرد والدولة والهدف من العقد الاجتماعي هو تكوين نظام حكم يعبر عن الارادة العامة التي هي تعبير عن إرادة الأفراد ككل مجتمعين وليس كإرادة أفراد متفرقين كما هي قبل ابرام العقد الاجتماعي والشعب هو صاحب الإرادة العامة التي هي مصدر السيادة وان كل مواطن سيجد نفسه في علاقة مزدوجة مع الدولة فهو مشرى بوصفه احد اعضاء صاحب السيادة ومنفذا من حيث انه يخضع للقانون بوصفه فرد ملزم بإطاعة القانون والانصياع له . واذا كان روسو يناهض بشدة الملكية المطلقة التي يناصرها هوبز ولا يحيد الملكية المقيدة التي يدافع عنها لوك فانه من اشد المناصرين للجمهورية التي يرى فيها كل الخير والصلاح للناس . لقد كان الافكار روسو هذه تأثير كبير على مفكري وقادة الثورة الفرنسية ١٦٩٨ رغم وفاته قبل اندلاعها بأعوام وكذلك على قادة حرب الاستقلال الأمريكية وواضعي الدستور الأمريكي .

س / ماهي نواحي القوة في الحكومة الديمقراطية ؟

- ج / من أهم نواحي القوة هي 1- انها تمتلك الشرعية الدستورية والقانونية كحكومة منتخبة ويكونها الممثل الحقيقي المصالح وأهداف الشعب .
- 2- ضمان الاستقرار السياسي في البلد من خلال اشراك جميع القوميات وفئات المجتمع في العملية الديمقراطية والحياة السياسية عموماً .
- 3- ضمان حصول جميع مكونات المجتمع بحقوقهم السياسية والاجتماعي والاقتصادية والطبيعية وبالتالي ضمان تأديتهم لواجباتهم بشكل صحيح ومنضبط .
- 4- اشتراك المجتمع من خلال ممثلين منتخبين في صيانة القوانين والأنظمة بما يتناسب والوضع الاقتصادي والاجتماعي العالم للبلد .

- 5- اشتراك ممثلي الشعب وعامة المواطنين في الرقابة على الأداء الوظيفي لاعضاء الحكومة وتحديد مواطن الضعف والقوة في شخوصهم
- 6- رفد الحكومة بالآراء والمقترحات التي تسهم في تطوير عملها ويحسن من أدائها الوظيفي على الصعيد الداخلي والخارجي .

7- تخفيف العبء القانوني والأخلاقي عن الحكومة عند اتخاذها قرارات هامة او مصيريه قد تفضي إلى نتائج كارثية كقرارات الحرب أو التعبئة العامة .

8- ضمان تحقيق واستتباب النظام العام داخل المجتمع مما يعني التقليل من المشاكل الاجتماعية التي غالباً ما تحصل عندما لا يعترف الواحد بالآخر .

س / ماهي نواحي الضعف في الحكومة الديمقراطية ؟

- 1- كثير من الدول التي تداعي الديمقراطية وتترك المجال لبعض الممارسات الديمقراطية ولكونها من خلال هذه العملية تحاول الحصول على الشرعية الدستورية للبقاء في الحكم الذي في العادة ما يكون استبدادياً وبعيداً عن مصالح الشعب لذا تلجأ هذه الانظمة الى طرف غير مشروعة كالتروير وشراء والتأثير واقتصاد خصومها السياسيين وبالتالي تتحول العملية الديمقراطية إلى مجرد ممارسة شكلية لاستمرار أنظمة استبدادية
- 2- عادة ما تكون الحكومات الديمقراطية بطيئة في اجراءاتها وذلك بسبب طول الوقت الذي يحتاجه النواب البرلمان المناقشة ما معروض عليهم من قوانين واتفاقيات والتي قد يخضع للتغير أو التعديل أو الرفض سواء من قبل الدولة أو الجهة المتعاقدة معها .
- 3- في المجتمعات ذات الديمقراطية الناشئة قد تشغل مفاهيم واليات الديمقراطية فئة ما لنشر أفكار وسياسات تضر بالمجتمع والدولة كإشاعة الأفكار والسلوكيات المنحرفة والهدامة التي تقضي على منظومة القيم المجتمعية ك لانحلال الاخلاقي بين الشباب والنساء .
- 4- قد يؤدي تطبيق الديمقراطية فيه الدول ذات التنوع الاثني والطائفي وغير مكتملة الهوية الوطنية خاصة الدول النامية الى ادخال الافكار والتوجهات العرقية و الدينية او الطائفية التي تسهم في تفتيت الوحدة الوطنية للمجتمع وتهديد وحدة الدولة خاصة إذا ما سمح بالتعددية الحزبية
- 5- ضعف مكانة الدولة وهيبته دولياً بسبب تغير مواقفها وعلاقاتها نتيجة التبدل حكوماتها نتيجة للانتخابات فقد تكون يوماً اشتراكية ثم تأتي حكومة سيادية او قومية - معتدلة أو متطرفة وبالتالي فان العقيدة السياسية للحزب الحاكم هي التي تلعب دور بارزاً في صياغة سياسة الدولة الخارجية .

6- غالباً ما تعاني الحكومات الائتلافية من ضعف وعدم انسجام بين وزاراتها بسبب استيزارها من قبل ممثلين عن احزاب ليس بينها اي تقارب فكري أو سياسي .

7- كثيراً ما يستغل رئيس الدولة أو الحكومة نفوذ حزبه في البرلمان التحرير قرارات معينة تخدم مصالحه أو مصالح حزبه حتى لو الحققت هذه القرارات ضرراً سياسياً أو مادياً بالدولة

8- قد تمر الدولة في حالة من التخبط السياسي والاجتماعي والاقتصادي بسبب وصول فئة سياسية لا تتوفر في اعضائها الأهلية اللازمة لإدارة الدولة مما يخلق حالة من الإرباك السياسي والاقتصادي تتسبب في صراع داخل المجتمع الواحد .

9- تحدث دائما في الدولة الصناعية تكتلات الاصحاب الشركات ورؤوس الأموال تقوم بأنشاء او دعم أحزاب تنافس فيما بينها الاستلام السلطة الخدمة مصالح هذه التكتلات مشغله نفوذها السياسي وعلى حساب مصالح الشعب .

س /ما هي أهم المشاكل التي تعيق تطبيق الديمقراطية بشكل سليم ؟

ج / 1- البطالة : وتعد من أهم المشاكل التي تواجه العالم بأسره فالبلدان المتقدمة والنامية والمتخلفة تعاني من نسب بطالة عالية جداً. والناجمة عن مسببات مختلفة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية دفع الحكومات على اتخاذ مزيد من اجراءات التقنين ومنها تسريح مئات الألوف من العاملين من الخدمة ليلتحقوا بجيش العاطلين الذي اصبح ميدانه الوحيد هو الشارع بعث عن بقايا الطعام أو فرصة للسلب او الاحتيال على الآخرين أو الانخراط عصابات الجريمة المنظمة ويزعزع الأمن المجتمعي مما يشوه الديمقراطية .

2- الهجرة الاقتصادية رؤوس أموال - وايدي عاملة التي تعانيها الدول النامية إلى الدول التي تتوفر فيها فرص اوفر للاستثمار او العمل مما يتسبب في مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية للدول المهاجر منها واليها على حد سواء ويعطي صورة سلبية ومشوه للديمقراطية .

3- من نتائج الركود الاقتصادي السلبية على المجتمع انتهت تؤدي إلى فقدان المساواة الاجتماعية بين المواطنين والتي هي احدى اهداف الديمقراطية بالتالي فأنها تفقد الثقة في قدرة السلطة الديمقراطية على تأمين الحلول لمشاكل المجتمع ذلك ان الديمقراطية المثلى يتطلب ترسيخها ظروف اقتصاديا واجتماعية ايجابية .

4- ان اغلب الدول عاجزه عن التحكم بثرواتها الوطنية خاصة الطبيعية منها بسبب من ان اجراءات النظام الرأسمالي العالمي تتحكم بهذه الثروات انتاجا وتصديرا واستيرادا وتسعيروا والا نجافي الحقيقة القول بان الدول الكبرى تتحكم حتى في مسارات الانفاق العائدات هذه الموارد و لاسيما في ميدان الاستثمار او بناء القوة الوطنية لهذه الدول بكافة عناصرها .

5- ان خضوع الدول لتأثيرات العولمة الاقتصادية التي تديرها أمريكا من خلال ربط الاقتصاديات الوطنية بالسوق العالمية أدى بالدول إلى تقليص حجم انتاجها الوطني بسبب تدفق المنتجات الأجنبية إلى الأسواق الوطنية لأخذها بمبدأ حرية انتقال السلع ورفع الحواجز الجمركية عنها لاسيما في الصناعات الناشئة والقطاع الزراعي مما أحدث نقمه لدى الشعوب اتجاه سياسات العولمة كأحد افرازات الديمقراطية

6- ان الدول الفقيرة لا ترغب كثيراً في الديمقراطية بسبب من أن التنظيم الديمقراطي مكلف مادياً ومنفذ للوقت لما يتطلبه اتخاذ قرار او قانون ما من وقت قد يطول كثيراً لذلك تفضل هذه الدول انفاق الموارد القليلة المتاحة من المال والوقوف على حاجة الشعب الأكثر الماما كالصحة والتعليم والمساعدة في تأمين قاعدة اقتصادية قادرة على النمو .